Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 433-452
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.24

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The impact of the development of the banking sector on economic growth in Iraq for the period 2004-2021

Jasim Ahmed Slow*[A], Nazeer Yaseen Ali [B]
[A] College of Administration and Economic/University of Dohuk
[B] Accounting department/Ararat private technical

Keywords:
Banking sector, economic growth, Iraq, ARDL model, investment financing.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 08 Aug. 2023
Accepted 29 Aug. 2023
Available online 31 Dec. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Jasim Ahmed slow
College of Administration and Economic/University of Dohuk

Abstract: The banking sector is considered one of the most important factors affecting economic growth and sustainable development in any country, it provides financing and financial services to productive and consumptive sectors, contributing to financial and monetary stability. In the face of challenges in various areas, banks and financial institutions have become central in Iraq's financial system. Therefore, the importance of banking development extends beyond economic dimensions, as the banking sector plays a fundamental role in achieving economic stability and fostering sustainable growth. However, despite its significance, the Iraqi banking sector faces several issues and weaknesses that hinder it from reaching its full potential. These issues include low banking coverage for the population, inadequate financing for small and medium-sized projects, and a lack of technological development and innovation in banking services. This study aims to measure the impact of banking sector development on economic growth in Iraq from 2004 to 2021, using the ARDL model, identify key challenges facing the sector's development, and provide some recommendations to enhance its performance.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 433-452
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.24

أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021)

جاسم أحمد سلو
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة دهوك

نزير ياسين علي
قسم المحاسبة
معهد ارارات التقني الخاص

المستخلص

يعد القطاع المصرفي من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في أي بلد، حيث يقوم بتوفير التمويل والخدمات المالية للقطاعات الإنتاجية والاستهلاكية، ويسهم في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي. وفي ظل التحديات التي تواجه العراق في مجالات مختلفة فقد احتلت البنوك والمؤسسات المالية المركز الرئيسي في النظام المالي العراقي. لذلك، يتجاوز أهمية التطور المصرفي إلى الأبعاد الاقتصادية الأوسع، حيث يعتبر قطاع المصارف عاملاً أساسياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام، لكن على الرغم من ذلك يعاني القطاع المصرفي في العراق من عدة مشكلات وضعفات تحول دون تحقيق إمكاناته الكاملة، وتشمل هذه المشكلات قلة التغطية المصرفية للسكان، وضعف التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وانخفاض مستوى التطور التكنولوجي والابتكار في الخدمات المصرفية. وتهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة من 2004 إلى 2021 باستخدام نموذج ARDL، وتحديد أهم التحديات التي تواجه تطور هذا القطاع، وإبداء بعض التوصيات لتحسين أدائه.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي، النمو الاقتصادي، العراق، نموذج ARDL، التمويل الاستثماري.

المقدمة

تلعب المصارف بأنواعها الحكومية والخاصة دوراً أساسياً في بناء اقتصاد أي بلد، وتسهم بشكل كبير في تطويره وتجديده وتوصيله بالاقتصاد العالمي. تُعزز أيضاً تنمية مشاريع الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة. وفي العراق، يكتسب القطاع المصرفي أهمية استثنائية في ظل التحديات المتعددة، من توترات سياسية وأمنية إلى انخفاض أسعار النفط وتداعيات جائحة كورونا، التي تؤثر سلباً على الأداء المالي والاقتصادي. التطور المصرفي في العراق يُعَدّ أمراً حيوياً لدعم النشاط الاقتصادي وتعزيز مؤشرات النمو. يسهم تطوير القطاع المصرفي في تمويل الاستثمارات والإنفاق، وتحسين توزيع الثروة في الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، يواجه القطاع تحديات تشمل التغطية المصرفية المحدودة وقلة التطور التكنولوجي والتنظيمي في الخدمات المصرفية. هذه التحديات تستلزم استخدام تقنيات الابتكار الحديثة، وبخاصة في مجال التكنولوجيا المالية، لتحسين جودة الخدمات وتعزيز الكفاءة. ولكن، يعاني القطاع المصرفي في العراق من عدة مشكلات وضعفات تحول دون تحقيق إمكاناته الكاملة في دعم النشاط الاقتصادي وتحسين مؤشرات النمو. وتشمل هذه المشكلات قلة التغطية المصرفية للسكان، حيث لا يزال نحو 80% من سكان البلاد خارج نطاق خدمات المصارف. فضلا عن ذلك، تشمل هذه المشكلات انخفاض مستوى التطور التكنولوجي والابتكار في الخدمات المصرفية، حيث يعتمد معظم المصارف على نظام مصرفي تقليدي لا يستجيب

للاحتياجات والتوقعات المتغيرة للزبائن، ويعود ذلك إلى وجود مشكلات عدة منها الهيكلية والتشريعية والتنظيمية وحتى الثقافية والتي تؤثر على أداء وتطور القطاع المصرفي في البلاد. وهذا يتطلب استخدام تقنيات الإبداع والابتكار الحديثة، وخاصة في مجال التكنولوجيا والمعلومات الرقمية، يعد عامًلا مهًما في بناء الاقتصاديات الحديثة وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. كما إن تبني الصيرفة (البنوك والمؤسسات المالية) لتلك التقنيات يساعدها على تحسين خدماتها وتقليل التكاليف وزيادة كفاءتها، وهذا يجعلها قادرة على تحقيق مزايا تنافسية في سوق المال والأعمال العالمي.

يتطلب تطوير القطاع المصرفي في العراق التغلب على العقبات التشريعية والهيكلية، وزيادة التغطية المصرفية للمواطنين وتعزيز التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. يمكن للتكنولوجيا المالية أن تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق هذه الأهداف من خلال تحسين توافر الخدمات المصرفية وتعزيز الابتكار في القطاع. تضمن البحث أربعة مباحث رئيسية المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب العملي للبحث أما المبحث الرابع الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

1-1. مشكلة البحث: يتم التركيز في مشكلة البحث على التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق، وتشمل الفجوة في الخدمات المصرفية المتاحة للمواطنين، ونقص التمويل المتاح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعدم قدرة النظام المصرفي التقليدي على التكيف مع التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية. في ضوء ذلك تتمثل مشكلة هذا البحث في محاولة الإجابة عن سؤال البحث الرئيسي وهو: ما هو أثر تطور قطاع المصارف على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة 2004-2021؟ وسؤال فرعي هو: ما هي أهم التحديات التي تواجه تطور قطاع المصارف في العراق؟

2-1. أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية قطاع المصارف في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي في العراق، وخاصة في ظل التحديات التي تواجه العراق في مجالات مختلفة. كما تنبع أهمية هذا البحث من قلة الدراسات التي تتناول تطور وأثر قطاع المصارف في العراق باستخدام نموذج ARDL، والذي يعد من أحدث وأكثر دقة نماذج التحليل القياسي.

3-1. أهداف البحث: يهدف البحث الرئيسي إلى قياس أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة من 2004 إلى 2021 باستخدام نموذج ARDL، والذي يعد من النماذج القياسية المناسبة للتعامل مع البيانات الزمنية ذات الطبيعة المختلطة. كما تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم التحديات التي تواجه تطور القطاع المصرفي في العراق، وإبداء بعض التوصيات لتحسين أدائه وتعزيز دوره في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

4-1. فرضية البحث: يفترض هذا البحث وجود علاقة إيجابية بين تطور قطاع المصارف والنمو الاقتصادي في العراق خلال فترة الدراسة، حيث يسهم تطور قطاع المصارف في زيادة التمويل للاستثمارات والإنفاق، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وزيادة مستوى التنافسية، وتعزيز استقرار نظام المال والنقد. وسوف يتم اختبار هذه الفرضية باستخدام نموذج ARDL وتحليل بيانات ذات صلة.

5-1. حدود البحث:

أ. الحدود الزمانية: يتحدد بالفترة الزمنية (2004-2021)

ب.الحدود المكانية: يشمل حدود البحث جمهورية العراق.

1-6. منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات فضلا عن المنهج الكمي القياسي باستخدام نموذج ARDL وتحليل البيانات الثانوية المتاحة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للقطاع المصرفي

2-1. تعريف القطاع المصرفي: يلعب القطاع المصرفي دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بعدّه الركيزة الأساسية لاقتصاد أي بلد فتقدم الاقتصاد مرهون بتطوره واستقراره، فهو المحرك والدافع الأساسي لمختلف الاقتصادات، وهذا يتطلب ضرورة إخضاع المصارف للإشراف والرقابة للحفاظ على سلامة مراكزها المالية، للتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للبلد بالشكل المناسب، وتمويل الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل للمساهمة بشكل فعال في تطور جميع مرافق البلد (ابادير، 2014: 145).

ويعرف القطاع المصرفي بأنه مجموعة من المؤسسات المالية المتخصصة التي تقوم بأنشطة مصرفية مختلفة، مثل جمع وإدارة وتوزيع المدخرات، وتوفير التمويل للاستثمارات والإنفاق، وإجراء عمليات التسوية والتحويل بين المشاركين في سوق المال، وإبداء المشورة والإرشاد للزبائن في مجالات مالية مختلفة. ويشمل قطاع المصارف على أنواع مختلفة من المصارف، مثل المصارف التجارية، والمصارف الإسلامية، والمصارف التنموية، والمصارف التخصصية، والمصارف التعاونية، وغيرها. كما يشمل قطاع المصارف على أجهزة تنظيمية ورقابية تهدف إلى ضمان سلامة وكفاءة أداء هذه المؤسسات (خبابة، 2009: 14). وقد عرف (عبد الحميد، 2007: 19-20) الجهاز المصرفي بأنه ذلك الجهاز الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين، والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات، والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجيهات التي يتولاها البنك المركزي والتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين المحكمة. في حين عرفه (طراد ومزهودي، 2016: 2-4) بأنه عبارة عن مجموع المصارف العاملة في بلد ما، والذي يضم مجمل النشاطات التي تمارس العمليات المصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، والسلطة المسؤولة عن السياسية النقدية هي البنك المركزي والخزينة العامة.

ويختلف هيكل الجهاز المصرفي من بلد لآخر وفقا لنظامها الاقتصادي، ودرجة الحرية التي يتمتع بها الجهاز المصرفي في رسم خططه وسياساته ووضع برامجه أو مدى تدخل الدولة في توجيه الجهاز المصرفي وتنظيمه وكذلك حاجة الاقتصاد القومي لنوع معين من البنوك (سلطان، 1993: 10).

2-2. أهمية القطاع المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي: تتجلى أهمية الجهاز المصرفي في تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية التي تسهم بشكل كبير في تعزيز النشاط الاقتصادي، حيث لا يقتصر دوره على تسهيل التبادل بين المدخرين والمقترضين فقط، بل يمتد لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، ويمكن عرض أهميته في الوظائف التي تقوم بها والتي تشمل: (أبادير، 2014: 145) (رشوان واخرون، 2018: 140-144)

1. توفير التمويل للاستثمارات والإنفاق: حيث يقوم القطاع المصرفي بتحويل المدخرات إلى قروض وودائع يستخدمها المستثمرون والمستهلكون في شراء السلع والخدمات، أو في إنشاء أو توسيع المشاريع، أو في تطوير أو تحديث البنية التحتية، أو في دعم البحث والابتكار. وبذلك، يسهم القطاع المصرفي في زيادة الإنتاجية والكفاءة والتنافسية في الاقتصاد، وفي خلق فرص عمل وزيادة دخل الأسر مع توفير البيئة الاستثمارية المناسبة.

2. تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية: حيث يقوم القطاع المصرفي بتقديم معلومات وإشارات عن حالة واتجاهات السوق، وبذلك يساعد على تحديد أولويات وخيارات التمويل بحسب مستوى المخاطرة والعائد. كما يساهم القطاع المصرفي في تنظيم علاقات التبادل بين مختلف المشاركين في سوق المال، مثل المودعين والمستثمرين والمستهلكين، من خلال إجراء عمليات التسوية والتحويل بشكل آمن وسريع. وبذلك، يسهم القطاع المصرفي في زيادة كفاءة استخدام الموارد في الاقتصاد، وفي تحسين جودة الخدمات المالية.
3. تعزيز استقرار نظام المال والنقد: حيث يقوم القطاع المصرفي بدور رئيس في تنظيم سير عجلة التداول في الاقتصاد، من خلال ضبط كمية النقود في التداول، وإدارة مستوى سعر الفائدة، وإجراء عمليات السياسة النقدية، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. كما يقوم القطاع المصرفي بدور هام في مواجهة المخاطر المالية، من خلال تطبيق معايير الرقابة والإشراف على المصارف، وتحسين جودة الأصول والمحافظ، وزيادة نسبة رأس المال والاحتياطيات. وبذلك، يسهم القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في الاقتصاد، وفي زيادة ثقة الزبائن والمستثمرين في النظام المالي.

2-3. الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة: فيما يأتي عرض لبعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث:

- **دراسة (الغالبي وعطشان، 2009):** تناقش هذه الدراسة الأثر المحتمل للجهاز المصرفي على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق. تهدف الدراسة إلى تحليل وفهم كيفية تأثير الجهاز المصرفي على استقرار الاقتصاد في العراق. تم استخدام مجموعة متنوعة من المتغيرات المتعلقة بالجهاز المصرفي ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق. تم استخدام البيانات الزمنية لإجراء تحليلات إحصائية تُظهر العلاقة بين هذه المتغيرات وكيفية تأثيرها المحتمل على الوضع الاقتصادي. أوضحت الدراسة أن الجهاز المصرفي يمكن أن يكون له تأثير كبير على استقرار الاقتصاد في العراق. وتشير النتائج إلى أهمية دور البنوك والمؤسسات المالية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال توجيه الاستثمارات ودعم النمو الاقتصادي.
- **دراسة (الجويني وموعش، 2020):** تتجه الدراسة نحو تحديد تأثير مؤشرات تطور القطاع المصرفي والأسواق المالية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عشر دول عربية خلال فترة الزمن من عام 2000 إلى عام 2018. تستند الدراسة إلى منهجية قياسية تعتمد على نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية. تم تقسيم الدول المدرجة في الدراسة على مجموعتين. تشمل المجموعة الأولى أربع دول عربية هي الأردن وتونس ومصر والمغرب، وهي دول مستوردة للنفط. في حين تتضمن المجموعة الثانية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتشمل الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت. تم اختيار مؤشرين لقياس تطور القطاع المصرفي، وهما نسبة السيولة المحلية من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي. كما تم استخدام نسبة القيمة السوقية للبورصات إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لتطور الأسواق المالية.

توصلت الدراسة إلى نتائج متباينة بشأن تأثير التطورات في القطاع المالي على النمو الاقتصادي. هذا يرجع إلى اختلاف الاستجابة بين الاقتصادات نتيجة التباين في تطور القطاع المالي. من جهة أخرى، أظهرت الدراسة أن معظم الدول العربية قد أولوا اهتمامًا كبيرًا لتطوير القطاع

المصرفي والأسواق المالية من خلال اعتماد إصلاحات اقتصادية وإصدار تشريعات تنظيمية وإشرافية لتعزيز دور القطاع المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- **دراسة (المعموري، 2021):** تستكشف هذه الدراسة تأثير الائتمان المصرفي على عدد من متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال الفترة من عام 2004 إلى عام 2019. وتهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين متغيرات الائتمان المصرفي والمتغيرات المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي في العراق. يمكن أن تشمل هذه المتغيرات نسبة الإقراض المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الديون العامة، ومؤشرات العجز المالي، وغيرها من المؤشرات المالية والاقتصادية. من خلال تحليل البيانات واستخدام منهجيات إحصائية، ستحاول الباحثة تحديد إلى أي مدى يمكن للائتمان المصرفي أن يؤثر على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق. سيتطلب ذلك تقديم نتائج واستنتاجات قائمة على التحليل الاحصائي والبيانات المقدمة.

هذه الدراسة قدمت مساهمة مهمة لفهم العلاقة بين الائتمان المصرفي والاستقرار الاقتصادي في السياق العراقي، مما قد يساهم في توجيه السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل.

- **دراسة (الجندي، 2021):** تهدف الدراسة إلى قياس تأثير تطور القطاع المصرفي في ليبيا على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام نموذج التكامل والتحقق من التوازن الطويل المعروف باسم نموذج ARDL. بهدف فهم كيفية تأثير التطورات في القطاع المصرفي على الاقتصاد الليبي. تم استخدام نموذج ARDL لتحليل العلاقة بين التطورات في القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في ليبيا. تضمنت المتغيرات المستخدمة في الدراسة مؤشرات لتطور القطاع المصرفي مثل الإقراض المصرفي، وعدد الحسابات المصرفية، ونسبة رأس المال في البنوك، إلى جانب متغيرات أخرى تمثل النمو الاقتصادي.

توصل البحث إلى نتائج تشير إلى وجود تأثير إيجابي لتطور القطاع المصرفي في ليبيا على النمو الاقتصادي. أظهرت النتائج أيضًا أن الإقراض المصرفي وزيادة عدد الحسابات المصرفية تلعب دورًا مهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي. تعتبر هذه الدراسة مساهمة هامة لفهم العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في ليبيا. تقدم نتائجها رؤية أكثر وضوحًا حول كيفية تأثير التطورات في القطاع المصرفي على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو في البلاد.

المبحث الثالث: واقع القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في العراق

3-1. نبذة عن تطور القطاع المصرفي في العراق: يعتبر القطاع المصرفي في العراق من أقدم وأهم قطاعات الخدمات المالية في المنطقة، حيث يعود تاريخه إلى عام 1890، عندما تأسس أول بنك في البلاد هو بنك الشرق (Bank of Mesopotamia)، والذي كان يتبع للإمبراطورية العثمانية. وفي عام 1941، تأسس مصرف الرافدين (Rafi Dain Bank)، والذي كان أول بنك حكومي في البلاد، وأصبح لاحقًا أكبر بنك في الشرق الأوسط من حيث حجم الأصول. وفي عام 1947، تأسس مصرف الرشيد (Rasheed Bank)، والذي كان ثاني بنك حكومي في البلاد، وأصبح متخصصًا في تمويل المشاريع التنموية. وفي عام 1956، تأسس مصرف العراق المركزي (Central Bank of Iraq)، والذي كان مسؤولًا عن إدارة السياسة النقدية والإشراف على المصارف (بتال والدليمي، 2018: 321-325).

وفي أوائل التسعينيات من القرن المنصرم، شهد الاحتكار الحكومي للقطاع المصرفي نهايته وانطلاقة عصر التنوع المصرفي، بفضل السماح للقطاع الخاص بالدخول في العمل المصرفي

بموجب القانون رقم (12) لعام 1991 الذي ينظم تأسيس المصارف وفقاً لقانون الشركات رقم (36) لعام 1983. وأصبح النظام المصرفي يشمل (25) مصرفاً تعمل في مجال الصيرفة، منها (6) مصارف حكومية و(18) مصرفاً خاصاً تجارياً، بما في ذلك مصرف إسلامي واحد ومصرف مختلط واحد. وأصبح القطاع المالي يتمتع بمستوى من المنافسة في تقديم الخدمات المالية. (عبد النبي واخرون، 2018: 2)

ولكن نتيجة للحروب والحصار والتضخم والفساد والتدخلات السياسية فقد شهد قطاع المصارف في العراق تدهورًا كبيرًا وأصبح هذا القطاع مغلقًا على نفسه، وغير قادر على التكامل مع الأسواق المالية الدولية. وكانت هذه المصارف تقدم خدمات محدودة وغير فعالة للزبائن، وتستخدم نظامًا مصرفيًا تقليديًا يعتمد على التكنولوجيات البدائية.

وبعد عام 2003، شهد قطاع المصارف في العراق محاولات لإجراء إصلاحات هادفة إلى تحديث وتطوير هذا القطاع، وتحسين جودة خدماته، وزيادة قدرته التنافسية. وشملت هذه الإصلاحات إجراء تغييرات تشريعية وتنظيمية ومؤسسية وتكنولوجية. ومن أهم هذه الإصلاحات ما يأتي: (حسين، 2019: 274-276)

أ. إصدار قانون مصرف العراق المركزي الجديد في عام 2004، والذي منح مصرف العراق المركزي استقلالية كاملة في إدارة السياسة النقدية والإشراف على المصارف، وحدد أهدافه ووظائفه ومسؤولياته.

ب. إنشاء هيئة الرقابة المصرفية في عام 2004، والتي تعمل تحت مظلة مصرف العراق المركزي، وتهدف إلى تطبيق قواعد الإشراف والرقابة على المصارف، وتحسين جودة أدائها، وزيادة شفافيتها، وحماية حقوق الزبائن.

ج. إنشاء جمعية المصارف العراقية في عام 2004، والتي تضم جميع المصارف العاملة في العراق، سواء كانت حكومية أو خاصة أو أجنبية. وتهدف هذه الجمعية إلى تعزيز التعاون بين المصارف، وتطوير قطاع المصارف، وتمثيل مصالح المصارف أمام الجهات ذات العلاقة.

وقد شهدت هذه المرحلة عددا من الاجراءات التي يمكن ايجازها في النقاط التالية: (بتال والدليمي، 2018: 321-325):

- ❖ إجراء عملية تخصيص للمصارف الحكومية في عام 2005، والتي تضمنت بيع حصة من أسهم هذه المصارف للقطاع الخاص، بهدف زيادة كفاءة أدائها، وتحسين خدماتها، وزيادة قدرتها التنافسية.
- ❖ إجراء عملية إعادة هيكلة للمصارف الخاصة في عام 2006، والتي تضمنت رفع رأس مال هذه المصارف من 5 ملايين دولار إلى 250 مليون دولار، بهدف زيادة قوتها المالية، وتحسين جودة أصولها، وزيادة نسبة رأس مالها للأخطار.
- ❖ إجراء عملية تطوير للبنية التحتية للقطاع المصرفي في عام 2007، والتي تضمنت تطبيق نظام التسوية الإلكترونية للمدفوعات (RTGS)، وإطلاق نظام التحويلات المالية (SWIFT)، وإنشاء نظام التبادل المحلي للشبكات (LIX)، بهدف زيادة سرعة وسهولة وأمان التعاملات المالية بين المصارف والزبائن والجهات الأخرى.
- ❖ تحديد الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف القائمة بما لا يقل عن (12) مليار دينار، أو (12) مليون دولار وما يعادلها بالدينار العراقي أي بنسبة (62)% من رأس مال المصارف المحلية كرأسمال تشغيلي لفروع المصارف الأجنبية.

- ❖ السماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع ومكاتب لها داخل العراق والمشاركة في رؤوس أموال المصارف العراقية، مهما كانت النسبة وبدون قيود بهدف زيادة المنافسة التي تهدف لتطوير العمل المصرفي
- ❖ تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من (40%)% إلى (1 %) بضمنها (1%) على شكل نقد في خزائن المصرف نفسه، و(2%) يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي العراقي.
- ❖ تحرير أسعار الفائدة.
- ❖ إقامة مزاد للعملة الأجنبية ساهمت في تحسن واستقرار سعر صرف الدينار العراقي.
- ❖ إصدار عملة عراقية جديدة ساهمت في استقرار الوضع النقدي وزيادة الثقة بالدينار العراقي.

أما في عام 2020، فقد اتخذ البنك المركزي العراقي مجموعة من الإجراءات والتشريعات لمواجهة تفشي جائحة كورونا والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي ومن بين أبرز هذه الإجراءات ما يأتي: (صندوق النقد العربي، 2021: 12-13)

- ❖ أصدر البنك المركزي الضوابط الموحدة لمبادرة تمويل المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بقيمة تصل إلى تريليون دينار. تهدف هذه المبادرة إلى دعم القطاع الاقتصادي وتشجيع ريادة الأعمال والاستثمارات.
- ❖ أصدر ضوابط لشبكة الحماية المالية الإسلامية، بهدف تعزيز الثقة في النظام المصرفي وتحفيز الاستقرار المالي.
- ❖ نشر قائمة السيولة للمصارف الإسلامية، وهي قائمة تحدد الأصول التي يجب أن تكون متوفرة بالنسبة للمصارف لضمان تنفيذ الالتزامات المالية.
- ❖ أصدر تنظيم عمل مزودي خدمات الدفع الإلكتروني عن طريق الهاتف النقال، بهدف تحسين التسهيلات المصرفية الرقمية وتشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- ❖ أصدر ضوابط محدثة لتنظيم عمل الوكلاء الرئيسيين والثانويين لمزودي خدمات الحوالات الأجنبية، لتحسين كفاءة هذا القطاع وتحقيق معايير عالية في تحويل الأموال الدولية.
- ❖ أدرج مبادرات ضمن الخطة الاستراتيجية 2021-2023 تهدف لمراقبة مديونية الأفراد لدى الجهاز المصرفي وتعزيز مراقبة المخاطر التي قد تتجاوز الحدود الوطنية. يهدف ذلك للتأكد من استقرار النظام المالي وتعزيز الأمان المصرفي.

2-3. أهم التحديات التي تقف بوجه تطور القطاع المصرفي في العراق: بالرغم من الإصلاحات المشار إليها سابقا، إلا أن قطاع المصارف في العراق ما زال يواجه العديد من التحديات والمشكلات التي تحول دون تطوره وتأثيره على النمو الاقتصادي. ومن أهم هذه التحديات والمشكلات ما يأتي: (بني لام، 2018: 87) (بتال والدليمي، 2018: 321-325)

أ. شهد القطاع المصرفي العراقي بعد عام 2003 بيئة غير مستقرة نتيجة الأزمات المستمرة وعدم الاستقرار السياسي والأمني. تأثرت جميع أنشطة المصارف في هذه البيئة، بما في ذلك حقوق المساهمين والخدمات المصرفية. وكنتيجة لهذه الأوضاع، انخفضت ثقة الجمهور في الخدمات المصرفية، مما أدى إلى زيادة الفجوة بين الجمهور والقطاع المصرفي. بعض المصارف العراقية التجارية الخاصة واجهت صعوبات في هذه الفترة، وذلك بسبب عدم كفاية رؤوس أموالها. مصارف مثل "مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل" و"مصرف البصرة الدولي للاستثمار" كانت من بين المصارف المتأثرة بتلك الظروف. واضطر البنك المركزي العراقي الطلب من المصارف العراقية

التجارية الخاصة زيادة رؤوس أموالها لتجنب الأزمات والتعثر. إذا تم تحسين الوضع المالي للمصارف وتمكينها من زيادة رؤوس أموالها، فإن هذا سيؤدي إلى تحسين الثقة في القطاع المصرفي وزيادة قدرته على تقديم الخدمات المصرفية بشكل إيجابي، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة إيرادات الخدمات المصرفية.

ب. ضعف البنية التحتية للقطاع المصرفي: اذ يعاني قطاع المصارف في العراق من نقص في البنية التحتية اللازمة لتقديم خدمات مصرفية حديثة وفعالة، مثل نظام المدفوعات الإلكترونية، وشبكة الإنترنت، والكهرباء، والأمن. كما يعاني قطاع المصارف من نقص في الموارد البشرية المؤهلة والمدربة لإدارة وتشغيل هذه الخدمات.

ج. ضعف الإشراف والرقابة على قطاع المصارف: يعاني قطاع المصارف في العراق من ضعف في نظام الإشراف والرقابة على أداء المصارف، سواء من قبل البنك المركزي العراقي أو هيئة الرقابة المصرفية. فهذه الجهات لا تمتلك السلطة أو القدرة أو الموارد لتطبيق معايير دولية للإشراف والرقابة على المصارف، مثل بازل III، أو لمتابعة وتقييم جودة أصول وأداء المصارف، أو لضبط وتصفية المصارف المتخلفة أو المتعثرة.

د. ضعف التنافسية والابتكار في قطاع المصارف: حيث يعاني قطاع المصارف في العراق وخاصة الخاصة منها من ضعف في مستوى التنافسية والابتكار بين المصارف، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي. فعند مقارنة نسبة الودائع في المصارف الخاصة مع نسبة الودائع في المصارف الحكومية يلاحظ بأنها منخفضة جدا، فمثلا في عام 2016 بلغت هذه النسبة (86.23%) من مجموع الودائع في نفس العام نتيجة لضعف ثقة الزبائن بهذه المصارف.

ه. ارتفاع نسبة السيولة في القطاع المصرفي، فمثلا في عام 2016 بلغت هذه النسبة (68%) وهذه النسبة تعكس عجز المصارف التجارية عن استثمار مواردها، فضل عن أن ارتفاع نسبة السيولة هذه تعني حرمان الاقتصاد العراقي من رؤوس أموال التي في حال استثمارها يمكن أن تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

وفيما يتعلق الأمر بنشاط المصارف الاهلية (الخاصة) منذ تأسيسها في بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم وحتى الوقت الحاضر، فقد واجه مشكلات في الكفاءة لأسباب عدة لعل من أهمها ما يأتي: (الحسين، 2009: 167-186) (البدري، 2002: 184)

أ. النقص في الملاكات الفنية ذات الخبرة في مجال الصيرفة الإسلامية.

ب. التعارض في أولويات الإدارة الفنية والأولويات التي يسعى إليها بعض المساهمين الأساسيين في رؤوس أموال هذه المصارف، مما أثر على أداء المصارف والتزامها بالسياقات والضوابط المصرفية النافذة من جهة أخرى.

ج. عدم قدرتها على امتلاك التكنولوجيا المصرفية الحديثة بسبب محدودية الموارد المالية، خاصة في ضوء تزايد الاعتماد على التقنيات الحديثة المتاحة بالمقارنة بالقيمة الحقيقية لموارد هذه المصارف.

د. تقييد التفاعل مع المصارف الخارجية، مما أدى إلى وجود فجوة معلوماتية كبيرة.

3-3. دور الجهاز المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق: يعد الجهاز المصرفي المتطور ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي، وتشير النظرية الاقتصادية والأدب الاقتصادي إلى وجود العديد من القنوات التي ترتبط بالجهاز المصرفي وتؤثر على النمو الاقتصادي، وتشمل هذه القنوات: تعبئة المدخرات، عرض النقد، تمويل الاستثمار، السيولة المحلية، الحد من معدل التضخم، جذب العملة

الصعبة وادارة سعر الصرف (صحراوي، 2011: 20). ويمكن التعرف على دور الجهاز المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق من خلال عرض البيانات المتعلقة بذلك وكما هو منشور في الموقع الالكتروني الرسمي للبنك المركزي العراقي،* حيث يلاحظ ما يأتي:

أ. وجود نمو مستمر للودائع المصرفية خلال الفترة المبحوثة، فقد ارتفع رصيد الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية من (5601329.16) مليون دينار عام 2004، ليصل إلى (29647897.3) مليون عام 2008 وذلك بمعدل نمو بلغ (429%) ثم يستمر في الزيادة ليصل إلى (62005.9) عام 2012 وبعد أن انخفض في عامي 2015 و2016 نتيجة للأحداث التي شهدتها العراق في حربه ضد عصابات داعش الاجرامية، ازداد مرة أخرى إلى (67048.6) عام 2017 وليصل إلى (88920.1) مليار دينار عام 2021. (الملحق 1)

ب. كما يتضح تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة 2004-2021، فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من (53,235,359) مليون دينار عام 2004 إلى (254,225,491) مليون دينار عام 2012 وإلى (301,152,819) مليون عام 2021. (الملحق 2)

ج. وبالنسبة لحجم الائتمان المصرفي الذي يتضمن بدوره كلا من الائتمان النقدي والائتمان التعهدي فقد تطور بدوره خلال المدة المبحوثة (الملحق 3)، ولكن بالرغم من ذلك فهو دون المستوى مقارنة بالودائع المصرفية لدى المصارف التجارية، ويرجع ذلك إلى سياساتها الائتمانية المتحفظة معززة بمخاوف المخاطر الائتمانية للمقترضين (نافع، 2020: 54-55).

د. وبالنسبة لتطور قيمة رأس المال المدفوع خلال الفترة 2004-2021، يلاحظ تزايد حجمه من (89,626.92) مليون دينار عام 2004 ليصل إلى (4,763,464.67) مليون عام 2012 و(6,619,059.50) مليون عام 2013 نتيجة للتحسن النسبي في الأوضاع الأمنية للعراق ليصبح (17,196,577.42) مليون دينار. (الملحق 4)

فحسب البيانات الصادرة من البنك المركزي العراقي، وصل حجم اجمالي الموجودات في نهاية عام 2021 (159,424,417) مليون دينار عراقي بعد أن كان (138,468,929) مليون دينار عام 2020 أي بمعدل نمو بلغ 15%. وهناك تزايد واضح بالنسبة لأجمالي الائتمان النقدي (المقدم لكل من القطاع العام والقطاع الخاص) ومجموع الودائع ورؤوس الاموال، فبعد أن كان في عام 2020 يبلغ (49,817,737) و(84,924,168) و(16,778,264) على التوالي، وصل في نهاية عام 2021 إلى (52,971,508) و(96,071,378) و(17,696,513) على التوالي.

ولكن ما يثير السؤال عن مدى التطور الذي حصل في مجمل القطاع المصرفي في العراق يلاحظ بأن هناك تركز كبير لدى عشرة مصارف فقط بالنسبة لأجمالي الموجودات وحجم رؤوس الأموال وهذه المصارف هي كل من (المصرف العراقي للتجارة، مصرف الرافدين، مصرف الرشيد، المصرف العقاري، المصرف الزراعي التعاوني، المصرف الأهلي العراقي، مصرف بغداد، مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل، مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية، ومصرف جيهان) حيث بلغ مجموع الموجودات لتلك المصارف في نهاية عام 2021 ما يقارب (131,761) مليار دينار عراقي. وبالنسبة لمجموع رأس المال تلك المصارف العشرة فقد بلغ (5,397) مليار دينار، ممثلة نسبة (30.2%) من مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق. من جهة أخرى، تُظهر بيانات البنك المركزي العراقي أن مجموع رؤوس أموال المصارف

* سيتم عرض البيانات في الجدول (1) لاحقا، وسيتم عرض كل متغير بشكل بياني موضحا في الملاحق.

الحكومية قد وصل الى 4,341 مليار دينار بنهاية العام 2021 مقابل 5,964 مليار للمصارف المحلية التجارية، و6,483 مليار للمصارف المحلية والاسلامية، و775 مليار للمصارف الاجنبية التجارية، و132 مليار للمصارف الأجنبية الاسلامية. وبهذا فقد مثلت رؤوس أموال المصارف الحكومية نسبة 25.1% من اجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق والسب كانت بالشكل الآتي (24.3%) للمصارف التجارية و(0.8%) للمصرف الاسلامي، فيما شكّلت رؤوس أموال المصارف الأهلية العراقية نسبة (69.7%) وكانت نسبة المصارف الأهلية التجارية (33.4%) ونسبة (36.3%) للمصارف الأهلية الاسلامية، ورؤوس أموال المصارف الاجنبية نسبة (5.1%) حيث كانت نسبة المصارف الأجنبية التجارية (4.3%) و(0.8%) بالنسبة للمصارف الأجنبية الاسلامية. (https://cbiraq.org/)

المبحث الرابع: قياس وتحليل تطور القطاع المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2004-2021 باستخدام نموذج ARDL

4-1. توصيف النموذج: في نهاية عام 2021، بلغ عدد المصارف العاملة في العراق حوالي 73 مصرفًا فعليًا، من بينها خمسة مصارف تمر حاليًا بعملية التصفية. تنوعت هذه المصارف لتشمل مجموعة من الأنواع، وتوزعت على النحو الآتي: (اتحاد المصارف العربية، 2023: 14-24)

1. المصارف الحكومية: تضم سبعة مصارف، منها ستة مصارف تجارية أو تقليدية ومصرف إسلامي واحد.
2. المصارف الأهلية التجارية العراقية: يبلغ عددها 25 مصرفًا.
3. المصارف الأهلية الإسلامية: يبلغ عددها 28 مصرفًا.
4. فروع ومكاتب تمثيلية لمصارف عربية وأجنبية: يوجد في العراق 13 فرعًا ومكتبًا تمثيليًا للمصارف الأجنبية والعربية.

وكما هو مبين في الشكل البياني أدناه:

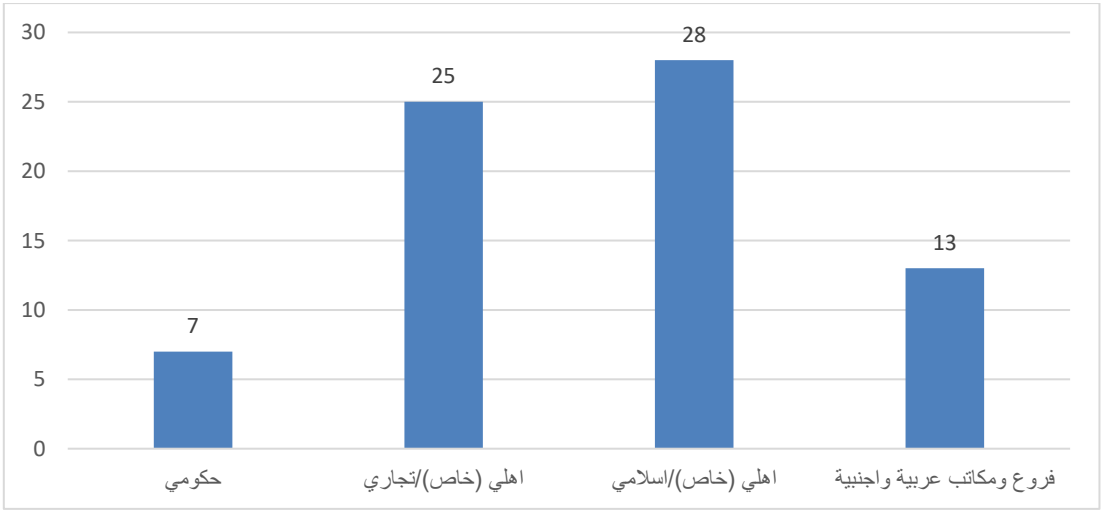

الشكل (1): انواع المصارف العاملة في العراق واعدادها حتى نهاية 2021

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي.

ومن خلال تحليل البيانات الأخيرة حول الانتشار المصرفي في العراق، أظهرت الأرقام أن عدد الفروع الكلي للمصارف العاملة قد بلغ حوالي 904 فروع في نهاية عام 2021. ومن هذا العدد، توجد 411 فرعًا تابعًا للمصارف الحكومية، بينما يبلغ عدد فروع المصارف الأهلية العراقية

الإسلامية والأجنبية 493 فرعًا. تبرز المصارف الحكومية التجارية كأكبر مجموعة مصارف تعمل في العراق، حيث تحتل نسبة 45.5% من مجموع الفروع العاملة. بينما تأتي المصارف التجارية العراقية في المرتبة الثانية بنسبة 30.3%، وتليها المصارف العراقية الإسلامية بنسبة 20.1%. فضلا عن ذلك، تسهم المصارف التجارية الأجنبية بنسبة 3.1%، والمصارف الإسلامية الأجنبية بنسبة 0.5%، في حين يمثل المصرف الحكومي الإسلامي نسبة 0.4% من إجمالي عدد الفروع. ويُشكل النظام المصرفي في العراق شبكة متركزة بشكل كبير، حيث يدير أول عشرة مصارف عددًا قدره 486 فرعًا، وهو ما يُمثل نسبة 53.8% من مجموع فروع المصارف العاملة في البلاد.

وبهدف قياس أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة من 2004 إلى 2021 واستنادا إلى الدراسات السابقة في هذا المجال، فقد تم تحديد ثلاث متغيرات مستقلة هي كل من: المجموع الكلي لودائع المصارف، ورؤوس أموال المصارف، واجمالي الائتمان المصرفي من جهة للتعبير عن مدى تطور القطاع المصرفي في العراق، والمتغير المعتمد هو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للتعبير عن النمو الاقتصادي في البلد من جهة أخرى، مع العلم إن جميع الأرقام هي بملايين الدنانير العراقية. وقد تم الحصول على البيانات السنوية المطلوبة من الموقع الالكتروني الرسمي للبنك المركزي العراقي. وكما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول (1): مؤشرات تطور القطاع المصرفي والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2021)/ مليون دينار عراقي

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	واجمالي الائتمان المصرفي	رؤوس اموال المصارف	المجموع الكلي لودائع المصارف
2004	53,235,359	775321.75	89626.91667	5,601,329.17
2005	73,533,599	1033480.083	376287.4167	9,687,416.83
2006	95,587,955	2129275.833	773658.25	14,084,184.50
2007	111,455,813	3153175	1065942.833	21,115,836.17
2008	157,026,062	4014440.083	1352571.417	29,647,897.33
2009	130,643,200	5337799.5	2077355.083	35,484,891.67
2010	162,064,566	9887036.583	2534005.083	43,381,643.50
2011	217,327,107	53573185.75	3352531.167	50,677,549.83
2012	254,225,491	67802041.17	4763464.667	57,744,721.00
2013	273,587,529	75602722.75	6619059.5	64,966,311.33
2014	266,332,655	86274865.42	8540450.083	68,327,192.42
2015	194,680,972	81353574.25	9667480.25	66,767,789.33
2016	196,924,142	71976185.33	10674258.5	62,733,283.33
2017	221,665,710	66943212.33	13282311.33	63,370,014.67
2018	268,918,874	64410480.08	14782498.08	70,355,372.83
2019	276,157,868	65793418.92	15183712.92	78,807,535.58
2020	215,661,517	68678453.5	16434041	79,616,048.33
2021	301,152,819	78042860.5	17196577.42	88,920,114.08

المصدر: البنك المركزي العراقي. بيانات احصائية واقتصادية، متوفر على الرابط الالكتروني: https://cbiraq.org/

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 433-452
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.24

وتم تقدير النموذج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL، مستخدما برنامج EViews 12 بهدف الحصول على النتائج. وقد تم صياغة النموذج وفقا للمعادلة الآتية:

$$Y = B_0 + B_1x_1 + \beta_2x_2 + B_3x_3 \cup i$$

حيث يعبر:

Y عن المتغير المعتمد وهو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية/ مليون دينار عراقي وX1 هو المجموع الكلي لودائع المصارف / مليون دينار عراقي، في حين X2 يمثل رؤوس أموال المصارف/ مليون دينار عراقي، أما X3 فيمثل اجمالي الائتمان المصرفي/ مليون دينار عراقي. بينما Ui يعبر عن المتغير العشوائي. وسيتم استخدام الاختبارات الآتية:

1- اختبار سكون السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة واختبار فيليبس-بيرون)
2- اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات لتقدير علاقات طويلة الأجل.
3- اختبار عدم ثبات تجانس التباين.
4- اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي.
5- اختبارات الاستقرارية.

2-4. نتائج الاختبارات سيتم توضيحها تباعا:

4-2-1. اختبار جذر الوحدة –اختبار ديكي فولر الموسع (ADF): اختبار سكون السلاسل الزمنية. وحسب فرضية العدم (H0:B=0) فأن السلسلة الزمنية للمتغير غير ساكنة وانها تحتوي على جذر الوحدة، والعكس بالنسبة للفرضية البديلة (H1:B=1) التي تنص على أن السلسلة الزمنية للمتغير هي ساكنة اي لا تحتوي على جذر الوحدة (ابو نايلة وكاظم، 2020: 369-394). ويمثل الجدول رقم (2) أدناه نتائج هذا الاختبار.

الجدول (2) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

		With intercept		With intercept & Trend		Without intercept & Trend	
		t-statistic	Prob.	t-statistic	Prob.	t-statistic	Prob.
At Level	Y	-1.4908	0.5138	-2.2774	0.4226	0.8672	0.8877
	X1	-1.1003	0.6902	-2.2451	0.4363	1.0962	0.9209
	X2	-0.9513	0.7454	-108970	0.6094	0.0617	0.6881
	X3	-1.7282	0.397	-2.2759	0.4232	-1.9512	0.0517
At second Difference	Y	-4.3039	0.0053	-4.0294	0.0321	-4.5134	0.0002
At First Difference	d(X1)	-3.4663	0.0249	-3.2558	0.1114	-3.6112	0.0014
	d(X2)	-4.8478	0.002	-4.6534	0.0114	-5.0237	0.0001
	d(X3)	-4.9825	0.0018	-5.7969	0.0022	-5.1644	0.0001

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج EViews 12

من الجدول رقم (2) يلاحظ ما يأتي:

في حالة متغيرات النموذج بالثابت فقط (With intercept) أن جميع المتغيرات لا تستقر عند المستوى، وذلك لأن قيمة الاحتمال (Prob) أكبر من مستوى الدلالة النموذجي (مستوى المعنوية)

والذي هو في العادة (5%). وعليه، لا يمكن رفض فرضية وجود جذر وحدة في السلاسل الزمنية عند المستوى. أما عند الفرق الأول، تصبح السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات استقرارية، وذلك بسبب أن قيمة الاحتمال (.Prob) أقل من (5%)، وبالتالي بعد أخذ الفروق الأولية، تتبع المتغيرات سلوكًا ثابتًا.

وفي حالة متغيرات النموذج بالثابت والاتجاه الزمني (With intercept & Trend):
يلاحظ أنه عند المستوى، يمكن رفض فرضية وجود جذر وحدة للمتغيرات X2 و X3فقط، لأن قيمة الاحتمال (.Prob) أقل من مستوى الدلالة النموذجي (0.05) في هذه الحالة. أما المتغيرات Y وX1 فلا يمكن رفض فرضية وجود جذر وحدة عند المستوى. أما عند الفرق الأول، يمكن رفض فرضية وجود جذر وحدة لجميع المتغيرات، وذلك بسبب أن قيمة الاحتمال أقل من مستوى الدلالة النموذجي في جميع الحالات. بالتالي، بعد أخذ الفروق الأولية، تتبع جميع المتغيرات سلوكًا ثابتًا.

وفي الحالة الأخيرة عند متغيرات النموذج بدون ثابت واتجاه (Without intercept & Trend):
فأنه عند المستوى لا يمكن رفض فرضية وجود جذر وحدة للمتغيرات Y وX1 وX2، وذلك لأن قيمة الاحتمال أكبر من مستوى الدلالة النموذجي. بينما عند الفرق الأول، يمكن رفض فرضية وجود جذر وحدة لجميع المتغيرات، بسبب أن قيمة الاحتمال أقل من مستوى الدلالة النموذجي. بالتالي، بعد أخذ الفروق الأولية، تتبع جميع المتغيرات سلوكًا ثابتًا.

باختصار، تُظهر النتائج أن المتغيرات تصبح استقرارية بعد الفرق الأول، أي أنها تصبح تتبع سلوكًا ثابتًا بعد أخذ الفروق الأولية. ومع ذلك، فإنه لا يمكن استبعاد وجود جذر وحدة عند المستوى لبعض المتغيرات عند استخدام الثابت فقط أو الثابت والاتجاه الزمني، بينما يمكن استبعاد وجود جذر وحدة عند المستوى عند استخدام النموذج بدون ثابت واتجاه.

4-2-2. اختبار فيليبس-بيرون (PP):

الجدول (3): اختبار فيليبس-بيرون (PP)

		With intercept		With intercept & Trend		Without intercept & Trend	
		Adjusted t- statistic	Prob.	Adjusted t- statistic	Prob.	Adjusted t- statistic	Prob.
At Level	Y	-1.3674	0.5729	-2.2631	0.4293	1.1864	0.9322
	X1	-1.0424	0.7126	-1.4539	0.8049	2.1927	0.9897
	X2	-1.0233	0.7198	-1.4954	0.7902	0.2578	0.7489
	X3	1.2799	0.9972	-2.2208	0.4497	3.377	0.9992
At 2nd Difference	Y	-6.1911	0.0002	-5.8635	0.0016	-6.8936	0
	d(X1)	-3.3059	0.0334	-2.9974	0.1645	-3.4941	0.0018
	d(X)	-5.1511	0.0011	-4.9189	0.0073	-5.3637	0
	d(X3)	-6.1821	0.0002	-7.0812	0.0002	-6.2391	0

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج EViews 12.

الجدول رقم (3) يعد كخطوة ثانية للتأكد من سكون السلسلة الزمنية، ومنه يتبين أن المتغيرات تصبح استقرارية بعد الفرق الثاني، أي أنها تصبح تتبع سلوكًا ثابتًا بعد أخذ الفروق الثانية. ومع ذلك، فإنه لا يمكن استبعاد وجود جذر وحدة عند المستوى لبعض المتغيرات عند استخدام الثابت فقط أو

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 433-452
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.24

الثابت والاتجاه الزمني، بينما يمكن استبعاد وجود جذر وحدة عند المستوى عند استخدام النموذج بدون ثابت واتجاه.

4-2-3. اختبار الحدود للتكامل المشترك: الجدول رقم (4) يُظهر نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك وهو نوع من النماذج الاقتصادية يستخدم لتحديد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. وفي هذا الجدول، يتم اختبار فرضية عدم وجود علاقة طويلة الأجل (No long-run relationships exist) بين المتغيرات المدرجة في النموذج. وتتم هذه الاختبارات باستخدام معيار الفاصل (Bound Test) ومقاييس الدلالة المختلفة (1% و2.5% و5% و10%). الفرضية العدمية (الاساسية) في اختبار الحدود هي أنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ويتم ذلك بمقارنة قيمةF-Statistic بالقيم الجدولية لها ضمن الحدود الحرجة المقترحة من قبل. وإذا كانت هذه الفرضية قابلة للرفض بناءً على النتائج الموجودة في الجدول، فإن ذلك يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. وبما أن قيم I(0) و I(1)هي قيم الحدود الحرجة للاختبار، وإن قيمة الاختبارF-Statistic للفرض الأساسي هي 4.590572، وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى عندها ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة اي توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدرجة في النموذج.

الجدول (4): اختبار الحدود للتكامل المشترك

Null hypothesis: No long-run relationships exist				
Test Statistic	**Value**	**Significant**	**I (0)**	**I (1)**
F- statistic	4.590572	%10	2.72	3.77
K	3	%5	3.23	4.35
		%2.5	3.69	4.89
		%1	4.29	5.61

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج EViews 12.

4-2-4 اختبار تقدير معاملات العلاقة في الاجل الطويل: لمعرفة وجود العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفقا لنموذج التكامل المشترك (ARDL) يتم الاعتماد على الجدولين رقم (5) و(6). ومنهما يتبين أن نتائج تقدير معاملات العلاقة في المدى الطويل (Long Run Coefficients) ونموذج التصحيح الخطأ (Error Correction Model - ECM) بنمط التكامل المشترك (Cointegrating Form) وعند مقارنة قيمة معاملات المتغيرات المستقلة مع قيمة المعامل للمتغير التابع ومع قيم الدلالة (المعنوية) الاحصائية المقابلة لكل منها نجد بان جميعها ذو علاقة طويلة الاجل قوية ومعنوية اي العلاقة هي طردية ومنطقية اقتصاديا في الأجل الطويل، حيث يؤثر تغير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بشكل مستدام على المدى الطويل.

الجدول (5): توازن العلاقات في المدى الطويل

Long Run Coefficients (ARDL)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-statistic**	**Prob.**
(deposits)	8.648045	0.836905	10.33337	0.0000
(Bank-credit)	1.214009	0.296574	4.093447	0.0022
(Paid-capital)	11.45125	1.783079	1.783079	0.1049
C	39459850	12162394	3.244415	0.0088

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج EViews 12.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 433-452
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.24

الجدول (6): نموذج تصحيح الخط (ECM) الشكل المتكامل (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (deposit)	9.436450	0.814280	11.58871	0.0000
D (bank-credit)	0.914502	0.245197	3.729665	0.0047
D (paid-capital)	9.618813	3.978910	2.417449	0.0388
CointEq (-1)	-1.146374	0.100564	-11.39945	0.0000

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج EViews 12.

4-2-5. اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي: الجدول رقم (7) يُظهر نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي (Autocorrelation Test) بطريقة (Breusch) هذا الاختبار يستخدم لاكتشاف وجود الارتباط التسلسلي (التتابع الزمني) في البيانات (Godfrey, 1978). ومن الجدول يتبين أن قيمة معامل F-statistic هي 1.170810. والتي تكون قيمة احتمال الاختبار Prob. f (3,14) مساوية لـ 0.3560، وهي أكبر من (5%) عندها يمكن قبول فرضية العدم (H0= p =0) ورفض الفرضية البديلة (H1= p ≠0) اي عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

الجدول (7): اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي باستخدام طريقة (Breusch)

Key	Value
F-statistic	1.170810
Prob. f (3,14)	0.3560
Obs. R-squared	3.610220
Prob. Chi-Square	0.3067

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج EViews 12.

4-2-6. اختبار عدم ثبات تجانس التباين (Heteroscedasticity Test) الجدول رقم (8) أدناه يُظهر نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين(Heteroscedasticity Test) باستخدام طريقة (ARCH) هذا الاختبار يستخدم لاختبار تجانس التباين في البيانات عبر الوقت. وتنص فرضي ة العدم الى وجود اختلاف في التباين أي عدم وجود مشكلة ثبات تجانس التباين، بينما تشير الفرضية البديلة إلى عدم تساوي التجانس أي وجود المشكلة. ومن الجدول يتبين أن قيمة Prob. f (1,15) تساوي (0.7524) وهي أكبر من (5%) لذا نقبل فرضية العدم والتي تنص على خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين عند مستوى المعنوية (5%) وبالتالي ترفض الفرضية البديلة. فضلا عن ذلك، الجدول يُظهر أيضًا نتائج معامل Obs. R-squared واحتمال معامل .Chi-Square وهذه النتائج تستخدم لتقييم جودة النموذج المستخدم في الاختبار. وبما أن قيمة احتمال معامل Chi-Square أكبر من مستوى المعنوية (5%)، فإن النموذج يُعد مناسبًا لتمثيل البيانات من حيث تجانس التباين.

الجدول (8): اختبار عدم ثبات تجانس التبيان (Heteroscedasticity Test) باستخدام طريقة (ARCH)

Test	Result
F-statistic	0.103243
Prob. f (1,15)	0.7524
Obs. R-squared	0.116208
Prob. Chi-Square	0.7332

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج EViews 12.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات: لقد توصل البحث إلى استنتاجات عدة لعل من أهمها ما يأتي:

1. لقد بلغ عدد المصارف العاملة في العراق في نهاية عام 2021 حوالي 73 مصرفًا فعليًا، من بينها خمسة مصارف تمر حاليًا بعملية التصفية. وقد بلغ عدد الفروع الكلي للمصارف العاملة حوالي 904 فروع. منها، 411 فرعًا تابعًا للمصارف الحكومية و493 فرعًا للمصارف الأهلية العراقية الإسلامية والأجنبية.
2. تبرز المصارف الحكومية التجارية كأكبر مجموعة مصارف في العراق بنسبة 45.5% من مجموع الفروع العاملة. يأتي المصارف التجارية العراقية في المرتبة الثانية بنسبة 30.3%، وتليها المصارف العراقية الإسلامية بنسبة 20.1%. المصارف التجارية الأجنبية تسهم بنسبة 3.1% والمصارف الإسلامية الأجنبية بنسبة 0.5%. فضلا عن ذلك، يمثل المصرف الحكومي الإسلامي نسبة 0.4% من إجمالي عدد الفروع.
3. يُشكل النظام المصرفي في العراق شبكة متركزة بشكل كبير، حيث يدير أول عشرة مصارف عددًا قدره 486 فرعًا، وهو ما يُمثل نسبة 53.8% من مجموع فروع المصارف العاملة في البلاد.
4. توصل البحث إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج وهي كل من (المجموع الكلي لودائع المصارف ورؤوس أموال المصارف والائتمان المصرفي) والمتغير المعتمد والذي يتمثل في (الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية).
5. تبين أن بعض السنوات قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الودائع المصرفي وحجم الائتمان المصرفي (ماعدا السنوات 2014 و2015 و2016) ولكن قابلها انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، وذلك بسبب اعتماد العراق على الإيرادات النفطية لتمويل الانفاق الحكومي وخلق فرص العمل، في ظل غياب الاستثمار والإنتاج مع الأخذ في الحسبان صعوبة تقليص الإنفاق الحكومي خاصة مع تزايد حاجة الحكومة لمزيد من الإنفاق العسكري والأمني، وظهور جائحة كورونا.
6. أكدت جميع الاختبارات التشخيصية التي تم اعتمادها لبيان مدى صحة وسلامة النموذج القياسي المستخدم في التقدير بأنها مقبولة وإن النموذج خال من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، وإنه لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي فضلا عن استقرارية معلمات النموذج في الاجل الطويل.

ثانياً. المقترحات: لتطوير قطاع المصارف في العراق وزيادة دوره في دعم النشاط والنمو الاقتصادي، يقترح البحث اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات على مستويات مختلفة، ومن أهم هذه التدابير والإجراءات ما يأتي:

1. تحسين البنية التحتية للقطاع المصرفي: حيث يجب تحسين وتطوير البنية التحتية اللازمة لتقديم خدمات مصرفية حديثة وفعالة، مثل نظام المدفوعات الإلكترونية، وشبكة الإنترنت، والكهرباء، والأمن. كما يجب تحسين وتطوير الموارد البشرية المؤهلة والمدربة لإدارة وتشغيل هذه الخدمات.
2. تحسين الإشراف والرقابة على قطاع المصارف: حيث يجب تحسين وتطوير نظام الإشراف والرقابة على أداء المصارف، سواء من قبل البنك المركزي العراقي أو هيئة الرقابة المصرفية.
3. ضرورة عرض الخدمات المصرفية المتعلقة بمنح القروض إلى المكاتب الاستشارية المتخصصة لمعرفة مدى فاعلية هذه القروض ومساهمتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي في البلد.
4. يجب ان تقوم الحكومة بعملية مراجعة دورية للبيانات المالية المقدمة من قبلها من أجل خفض معدل الاختلاس في الأموال العامة.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

أ. تقارير المؤسسات والمنظمات الحكومية والدولية

1. اتحاد المصارف العربية، (2023)، تطورات القطاع المصرفي في العراق، العدد (507)، إدارة - الأبحاث والدراسات، بيروت، لبنان.
2. البنك المركزي العراقي. بيانات احصائية واقتصادية، متوفر على الرابط الالكتروني:
https://cbiraq.org/
3. صندوق النقد العربي، (2021)، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة.

ب. الرسائل والأطاريح الجامعية

1. رشوان، سارة محمد صابر واخرون، (2022)، دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، السنة الاولى، العدد (2)، جامعة السويس، مصر.
2. صحراوي، جميلة يحيى، (2011)، أثر تطور السوق المالي وتطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن، 19292009- رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤته، الأردن، ص 20.
3. طراد، إلهام & مزهودي، مروي، (2012)، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي- تبسة، الجزائر.
4. نافع، عمر إيهاب، (2020)، دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير (فير منشورة)، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر.

ج. البحوث العلمية

1. أبادير، عطا الله أبو يوسف، (2014)، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، المجلد، (2)، العدد (4)، مصر.
2. ابو نايلة، ازهار حسن علي وكاظم، هيثم عبد الحسين، (2020)، العلاقة بين السياسة المالية والتنمية البشرية: دراسة تحليلية للعراق باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد (26)، العدد (120)، 369-394.
3. بتال، احمد حسين والدليمي، فيصل غازي فيصل، (2018)، استعمال مؤشر هيرفندال-هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2011-2016). مجلة تكريت، المجلد (4)، العدد (44)، صلاح الدين، العراق، 321-324.
4. البدري، قيس صالح، (2002)، تقويم نشاط الصيرفة الخاصة في العراق، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة للفترة 22-23 كانون الاول 2001، بغداد، العراق. ص 184.
5. بني لام، علي حسين نوري، (2018)، أثر حقوق المساهمين على ايراد الخدمات المصرفية"، مجلة الجامعة العربية الامريكية للبحوث، المجلد (4)، العدد (1)، بغداد، العراق. 66-91.

6. الجندي، قاسم عطية علي، (2021)، قياس تأثير تطور القطاع المصرفي الليبي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، مجلة البحوث الاكاديمية (العلوم الانسانية)، العدد (19).
7. الجويني، جمال وموعش، محمد، (2020)، أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية، ابو ظبي.
8. حسين، ابتسام علي، (2019)، سبل اصلاح وتطوير القطاع المصرفي في العراق، مجلة كلية بغداد للعولم الاقتصادية الجامعة، العدد (58)، بغداد، العراق.
9. الحسين، توفيق عبد الفتاح، (2009)، الإصلاح المصرفي في العراق: مشكلات وحلول. المجلة العربية للإدارة. العدد (29)، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 167-186.
10. المعموري، انتصار عباس حسون، (2021)، أثر الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمد 2004-2019. رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
11. الغالبي، عبد الحسين جليل وعطشان، احمد حسن، (2009)، الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق. مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد (26)، العدد (17)، جامعة البصرة.

د. الكتب

1. خبابة، عبد الله، (2009)، الاقتصاد المصرفي، دار الحكمة للطباعة والنشر: بغداد، العراق.
2. سلطان، محمد سعيد، (1993)، إدارة البنوك، الدار الجامعية، القاهرة، مصر.
3. عبد الحميد، عبد المطلب، (2007)، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
4. عبد النبي، وليد عيدي واخرون، (2018)، دور البنك العراقي في مواجهة الازمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، بغداد، العراق.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Godfrey, L. G., (1978), Testing against general autoregressive and moving average error models when the regressor include lagged dependent variables. Econometrical: Journal of the Econometric Society, 1293-1301.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 433-452
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.24

الملاحق

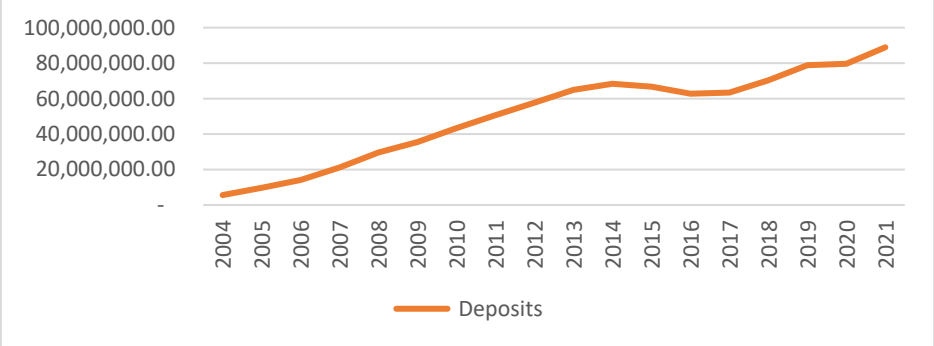

الملحق (1) تطور حجم الودائع المصرفية في العراق خلال المدة 2004-2021

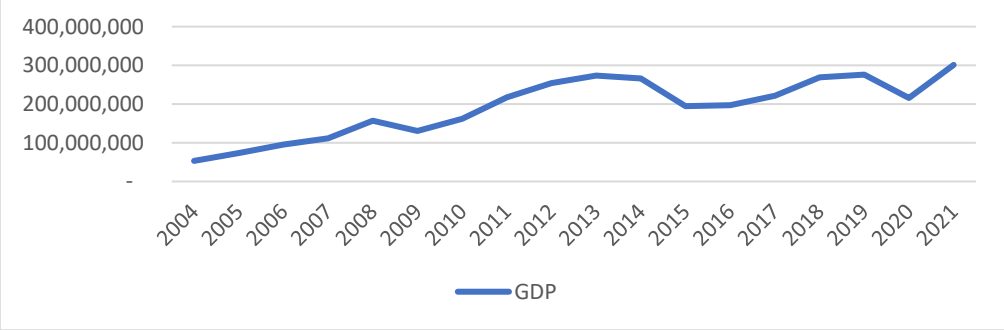

الملحق (2) تطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في العراق خلال المدة 2004-2021

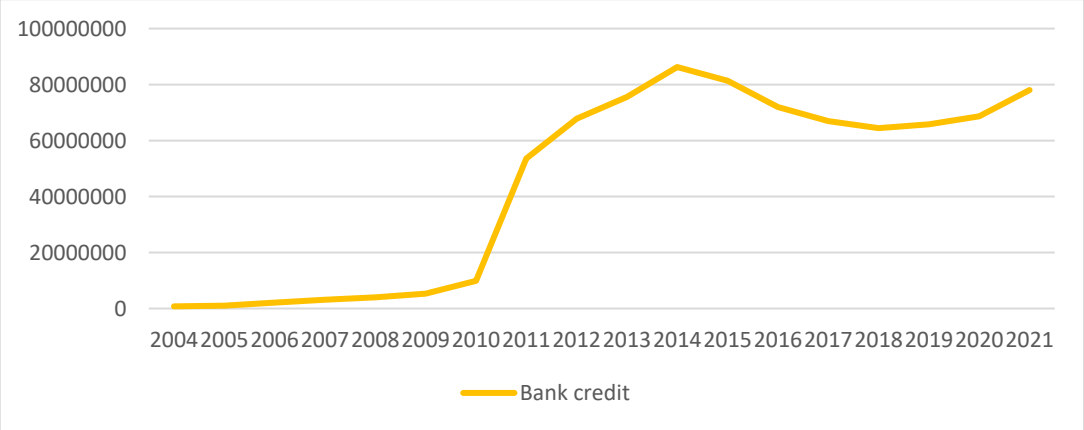

الملحق (3) تطور حجم الائتمان المصرفي في العراق خلال المدة 2004-2021

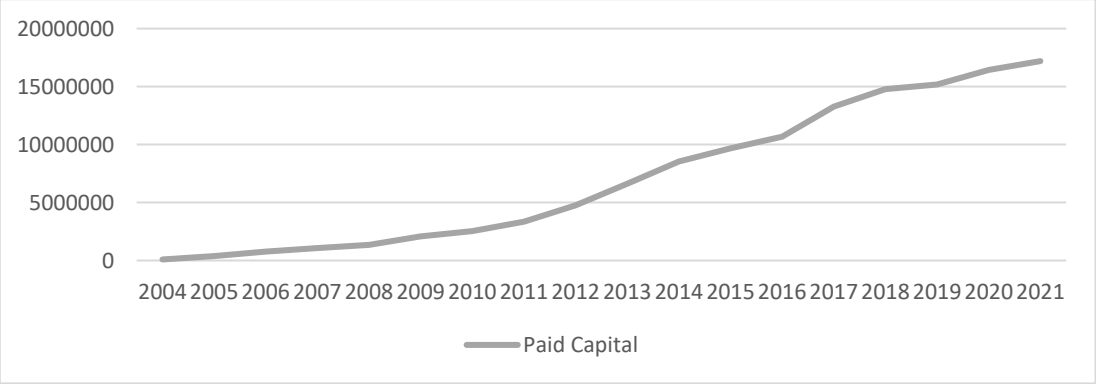

الملحق (4): تطور حجم راس المال المدفوع في العراق خلال المدة 2004-2021